اقتصاد

«الإسكان» ترفع أقساط مشاريع السكن الشبابي من ٢٥٠٠ إلى ٨٠٠٠ ليرة بدمشق وريفها

صالح حميدي

رفعت المؤسسة العامة للإسكان الأقساط الشهرية للمكتتبين على مشروع السكن الشبابي بدمشق وريفها من ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠ ليرة إلى ٨٠٠٠ ليرة، على أن يطبق في ٢٠١٩/١/٢، للفئة /أ / المرحلة الخامسة والأخيرة، مدة التسليم ١٢ سنة وتشمل أصحاب أرقام الأفضلية من الرقم ١ إلى الرقم ٣٠٠٠ ضمناً.

وجاء تعديل مؤسسة الإسكان للأقساط الشهرية عملاً بأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٩٢ تاريخ ٢٠١٦/٨/١ بخصوص تعديل القسط الشهري ومباشرة المؤسسة في تنفيذ المشروع في مدينة الديماس.

ودعت المؤسسة المكتتبين المشمولين بهذا الإجراء لمراجعة مديرية الحسابات في الإدارة العامة بدمشق أو فرع الديماس في ضاحية قدسيا ليصار إلى تعديل القسط الشهري من بداية العام ٢٠١٩ ولا يشمل هذا الإجراء المكتتبين ضمن العدد المحدد المذكور من المتأخرين عن تسديد الأقساط الشهرية مدة تزيد عن ٢٤٠ يوماً متصلة أو منفصلة.

المؤسسة العامة للإسكان كانت عزت أسباب رفع أقساط السكن الشبابي في وقت سابق وخلال مذكرة بهذا الخصوص (حصلت «الوطن» على نسخة منها) لضرورة إعادة التوازن لآلية تمويل مشروع السكن الشبابي عبر زيادة القسط الشهري ليس لجميع المكتتبين وإنما فقط للمكتتبين الذين يجري تنفيذ مشروعهم.

وبناءً على ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٩٢ ونص في مادته الأولى على زيادة القسط الشهري للمكتتبين لدى المؤسسة العامة للإسكان على مشروع السكن الشبابي من جميع الفئات وفقط للمشاريع الجاري تنفيذها وكذلك للمخصصين الذين لم يبرموا عقود بيع مساكنهم مع المؤسسة حتى تاريخه ليصبح مبلغ ٨٠٠٠ ليرة.

وبينت من جانب آخر في مذكرتها أن المؤسسة طيلة سنوات الأزمة برغم الارتفاع الكبير وغير المتوقع لأسعار المواد والمحروقات وأجور اليد العاملة وبالتالي ارتفاع تكاليف هذه المواد لم ترفع القسط.

وأضافت المؤسسة في مذكرتها إلى أنها لجأت إلى هذا الإجراء بعد أن أدى الارتفاع بالأسعار إلى انخفاض مساهمة المكتتب من ٣٠ بالمئة إلى أقل من ٧ بالمئة وترى أن المواطن بعد إبرام العقد يتوجب عليه تسديد دفعة كبيرة لتغطية الـ٣٠ بالمئة وهي الدفعة النقدية الأولى مع الأقساط، وذكرت أن مشروع السكن الشبابي وبرنامجه أطلق بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء التنظيمي رقم ١٩٤٠ تاريخ ٢٠٠٢/٤/٦ وقد تم بموجب قرارات تنظيمية لاحقة تعميم البرنامج على جميع المحافظات وقد كلف القرار التنظيمي المؤسسة العامة للإسكان بتنفيذ وحدات سكنية صغيرة جاهزة للسكن وتم اعتماد آلية لتمويل تنفيذ هذا المشروع من خلال تخصيص نسبة ٣٠ بالمئة من التمويل يقدم من الموازنة العامة للدولة و٣٠ بالمئة من التمويل يساهم به المكتتب على المشروع ويتكون من دفعة نقدية أولى وتعادل ١٠ بالمئة من تكلفة التقديرية الوسطية للمسكن وقسط شهري ٢٠٠٠– ٢٥٠٠ ليرة ويشكل مجموع الأقساط الشهرية حوالي ٢٠ بالمئة من التكلفة التقديرية الوسطية للمسكن بحيث تصل مدفوعات المكتتب إلى ٣٠ بالمئة من ثمن المسكن عند توقيع العقد إضافة إلى نسبة ٤٠ بالمئة من التمويل على شكل قروض.

العثور على مطحنة في معبر نصيب بطاقة ٤٠ طناً يومياً!

علي محمود سليمان

كشف مدير عام الشركة العامة للمطاحن مهند شاهين لـ«الوطن» عن العثور على مطحنة مجهزة بمعدات وآلات تركية الصنع في منطقة معبر نصيب الحدودي مع الأردن، كانت موجودة وتطحن الأقماح للمسلحين.

وأوضح شاهين أنه في تلك المنطقة لم يكن يوجد مطحنة للحكومة سابقاً في تلك المنطقة لكون المطاحن الموجودة في محافظة درعا كانت كافية لسكان المنطقة، ولكن المجموعات الإرهابية المسلحة استقدمت الآلات من تركيا وقامت بتركيبها في منطقة نصيب لتأمين الطحين لهم، مبيناً أنه تم نقل الآلات والمعدات ليتم تركيبها في إحدى مطاحن محافظة درعا وإدخالها في الخدمة وهي بطاقة إنتاجية تصل لحوالي ٤٠ طن طحين يومياً وسيتم إدخالها في الإنتاج قريباً، بكوادر الشركة العامة للمطاحن.

ولفت شاهين إلى أن مثل هذه الحالة حدثت سابقاً في محافظة دير الزور، ولكن هناك تم إيجاد الآلات ومعدات مطحنة موزعة في أكثر من مكان بقصد تهريبها، وأعيد تجميعها وتركيبها وإعادة تشغيلها بطاقة إنتاجية تصل لحوالي ٦٠ طناً يومياً.

وحول واقع المطاحن أفاد شاهين أن عدد المطاحن المنتجة حالياً في سورية يبلغ عددها ٢٣ مطحنة من أصل ٣٥ مطحنة، حيث يوجد ١٢ مطحنة خارج الخدمة حالياً نتيجة تعرضها للأعمال الإرهابية من تخريب وسرقة، وتختلف درجات الأضرار فيها، وسوف يصار إلى إعادتها للخدمة بالتدريج وفق خطة عمل لإعادة تأهيلها بحسب الإمكانات المتاحة ووفق الحاجة.

ونوه مدير عام المطاحن بأن إعادة تأهيل المطاحن لا يتوقف فقط على ترميم البناء ولكنه مرتبط بتأمين الآلات والمعدات لتشغيلها والتي تعرضت للسرقة والتخريب، وهذه الآلات يجب استيرادها، إلا أن الصعوبة تكمن في عمليات الاستيراد بسبب الحصار والعقوبات الغربية الجائرة أحادية الجانب، لافتاً إلى أنه تم تصنيع بعض قطع الغيار محلياً لتشغيل عدد من المطاحن التي عانت من نقص في قطع الغيار ولا يمكن استيرادها.

وأشار شاهين إلى أن ما يتم إنتاجه حالياً من طحين في جميع المطاحن هو مطابق للمواصفات القياسية السورية سواء كان من أقماح سورية منتجة محلياً أو أقماح مستوردة، حيث تقوم المطاحن بطحن كافة الكميات التي تصلها من المؤسسة العامة للحبوب مع وجود رقابة شديدة لإنتاج الطحين بأفضل المواصفات.

وأكد عدم وجود نقص في مخازن مادة الطحين وبأن وضعها جيد حيث إن المطاحن تعمل بشكل يومي بطاقة إنتاجية تصل لإنتاج نحو ٥ آلاف طن طحين يومياً توزع على المخابز بشكل يومي.

يذكر أن المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب كانت قد استلمت ٣٠٥ آلاف طن من الأقماح الجديدة للموسم الحالي بقيمة أكثر من ٥٢ مليار ليرة سورية من أصل ١٠٠ مليار ليرة سورية كانت قد خصصتها الحكومة لشراء الأقماح في العام الحالي ٢٠١٨، كما استلمت كمية ١٥٠ طناً من الأقماح القديمة المخزنة لدى الفلاحين بالإضافة لما يصل إلى المرافئ السورية من الأقماح المستوردة وآخرها باخرة محملة بحوالي ٢٧,٥ ألف طن من القمح ذي المنشأ الروسي، وهذه الكمية من ضمن عقد تم توقيعه في بداية العام ٢٠١٨، مع توقيع عقد جديد لكمية ٢٠٠ ألف طن من القمح ذي المنشأ الروسي.

هيئة التطوير العقاري ترفض عودة شركتين للعمل لمخالفتهما القانون

الوطن

رفض مجلس إدارة الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري عودة شركتين من شركات التطوير العقاري إلى العمل، وذلك لعدم استيفائهما للشروط الخاصة بالترخيص، ومخالفتهما لقانون التطوير والاستثمار العقاري رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨، علماً بأنه تم إلغاء تراخيص الشركتين في وقت سابق من العام الجاري (٢٠١٨)، إلا أنهما حاولتا العودة للعمل من خلال طلب إعادة تفعيل التراخيص.

جاء ذلك خلال اجتماع مجلس إدارة الهيئة أمس الأول في مبنى وزارة الأشغال العامة والإسكان، حيث ترأس الجلسة مدير الهيئة العامة للاستثمار والتطوير العقاري أحمد حمصي بحضور معاونة وزير الأشغال راما الظاهر ومدير هيئة الإشراف على التمويل العقاري غسان فاكياني، ومدير هيئة التخطيط الإقليمي ماري تللي ومدير المصالح العقارية وممثل عن هيئة الاستثمار السورية وعدد من ممثلي الشركات الطالبة للترخيص في الهيئة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير عام هيئة التطوير العقاري أحمد حمصي أن مجلس إدارة الشركة رفض إعادة شركتي تطوير عقاري بسبب عدم التزامها بقوانين وأنظمة الهيئة وعدم استجابتهما لمتطلبات العمل والاستحقاقات المترتبة عليهما خلال السنوات الماضية، وأن الهيئة تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة وفق الأنظمة والقوانين تجاه الشركات غير الملتزمة، حيث تم خلال الأشهر القليلة الماضية إلغاء ترخيص ١٣ شركة تطوير عقاري لم تتفاعل مع مشروعات وبرامج الهيئة ولم تلتزم بتطبيق تعليمات القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨.

حمصي أوضح أن إدارة الهيئة تقوم بشكل دوري بالتواصل مع شركات التطوير العقاري لحثها على الالتزام في تنفيذ مشروعات تطوير عقاري محدثة، أو إحداث مناطق على أملاكها، وأن معظم هذه الشركات تستجيب بالشكل المناسب والجيد ضمن الإمكانيات والظروف الملائمة بعد توافر مناطق تطوير عقاري في مناطق آمنة تعتبر فرصة حقيقية للاستثمار يمكن المباشرة بالأعمال فيها.

وعن إمكانية قيام شركات تطوير عقاري بالإعلان عن مشروعات سكنية أو مجمعات تنموية إسكانية بشكل ذاتي أكد حمصي عدم إمكانية التقدم لأي مشروع تطوير عقاري إلا بعد الحصول على صفة المطور العقاري المعتمد لدى الهيئة، مؤكداً أن الهيئة تخاطب في مثل هذه الحالات وزير الأشغال العامة للإسكان لقوننة مشروعات وأعمالها ونشاطاتها.

ولفت حمصي إلى أن الهيئة منحت المطور العقاري المزيد من التسهيلات والمزايا في إطار تشجيع الاستثمار لتنفيذ مشروعات التطوير العقاري مع الحفاظ على حقوق الجميع وسمحت الهيئة مؤخراً للجهات الإدارية بتنفيذ مشروعات التطوير العقاري بأسلوب المحاصصة مع المطور العقاري بعد تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشروع مقابل حصة معينة يحصل عليها المطور ضمن المنطقة المنفذة وبشكل يتناسب مع التكاليف المترتبة لمشروع التطوير العقاري.

يذكر أن مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والتطوير العقاري وفي جلسته الثالثة لهذا العام قد وافق على الترخيص النهائي لشركتين جديدتين للتطوير العقاري هما شركة أعالي الجبال وشركة توتول للشخص الواحد محدودة المسؤولية، ووافق أيضاً على الترخيص الأولي لأربع شركات جديدة، إضافة إلى بنود أخرى تم تداولها ومناقشتها واتخذت القرارات المناسبة بشأنها.

«المكتب الناظم للجودة» مديرية جديدة في مجلس الوزراء ترتبط مباشرة برئيس المجلس

الوطن

أصدر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس قراراً يقضي بإحداث مديرية في رئاسة مجلس الوزراء تسمى «المكتب الناظم للجودة» ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء.

وتتمحور مهام المديرية حول العمل بالتنسيق مع الجهات المعنية على إعداد مقترحات تحديث السياسة الوطنية للجودة، واحتياجات تطوير مكونات البنية التحتية الوطنية للجودة من النواحي التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية والخطط الوطنية الخاصة بتلبية هذه الاحتياجات ورفعها إلى رئيس مجلس الوزراء لإقرارها واقتراح مشاريع التشريعات المعدّة من الجهات المعنية والمتعلقة بأنشطة البنية التحتية الوطنية للجودة وإلغاء أو تقييد أو تعديل التشريعات واللوائح التقنية النافذة التي لا تنسجم مع السياسة الوطنية للجودة إلى رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً بخصوصها. إضافة إلى اقتراح الجهات المعنية بإصدار اللوائح التقنية ذات العلاقة بالبنية التحتية الوطنية للجودة وآليات إصدارها على النحو الذي يضمن تجنب التعارض والازدواجية بين هذه اللوائح ويضمن توافقها مع السياسة الوطنية للجودة.

كما تعمل المديرية على تنظيم أنشطة التقييس وتطويرها وأنشطة المترولوجيا وأنشطة الاعتماد لجهات تقييم المطابقة على النحو الذي يتوافق مع السياسة الوطنية للجودة، وتأسيس نظام المعايير الوطنية للقياس، ورفع المقترحات إلى رئيس مجلس الوزراء بخصوص أسس وإجراءات عمل تقييم المطابقة والجهات المعنية بالتنفيذ واقتراح أسس منح التراخيص لجهات تقييم المطابقة والجهات المسؤولة عن منح هذه التراخيص وأسس تنظيم أنشطة الرقابة على الأسواق المعدّة بالتنسيق مع الجهات المعنية لإقرارها في مجلس الوزراء إضافة إلى اقتراح الإجراءات التصحيحية المتعلقة بأداء الجهات المعنية بالبنية التحتية الوطنية للجودة وإنشاء وتحديث قاعدة بيانات خاصة بالتشريعات واللوائح التقنية في مجال الجودة. كما تتولى المديرية اقتراح آليات تنظيم التمثيل الدولي للجهات الوطنية العاملة في مجالات البنية التحتية الوطنية للجودة، والمشاركة في إعداد ودراسة مشاريع اتفاقيات التعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية والجهات الخارجية فيما يختص بالبنية التحتية الوطنية للجودة، وذلك بالتنسيق مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي وتقديم المعلومات المناسبة عن البنية التحتية الوطنية للجودة للجهات التي تطلبها، ورفع تقرير دوري سنوي وعند الحاجة إلى رئيس مجلس الوزراء يتضمن تقدم العمل على تطوير البنية التحتية الوطنية للجودة ومدى موءامتها مع الممارسات الوطنية وأداء الجهات العامة في مجالات البنية التحتية الوطنية للجودة والمستجدات في وضع اللوائح التقني ومستويات تنفيذها وتمويلها.

ويمكن للهيئة الاستعانة عند اللزوم بالخبراء والمستشارين لتقديم الاستشارات، والقيام بالأنشطة التي يمارسها أو المهام الموكلة إليه، والعمل على إنجاز الترتيبات اللازمة لإحداث الهيئة الوطنية الناظمة للجودة.

«الإحصاء» في «الأربعاء التجاري»: التنسيق غائب بين الوزارات في صنع الرقم الإحصائي

الزلق: على الحكومة التفكير بطريقة التاجر الذي لا يمكن أن يخسر

الجلاد: المطلوب تشريع يضمن عدم تسرب المعلومات المقدمة من التجار وأصحاب المشاريع

هناء غانم

خصصت ندوة الأربعاء التجاري أمس للبحث في موضوع الرقم الإحصائي وأهميته في القرارات الحكومية وفي العمل التجاري، إذ قدم مدير المعهد التقني للإحصاء الدكتور زكريا الزلق عرضاً أوضح خلاله أهمية الإحصاء في العمل التجاري، ولتحقيق هدف تنموي معين فإننا بحاجة إلى رؤية إحصائية تتبناها الحكومة فعلاً، وتكون دافعاً للعمل الإحصائي، ويتم وضع إستراتيجية تكون عبارة عن خطة عمل مقرونة بجدول زمني، نسعى إلى تنفيذها خلال فترة وجيزة، وتستند عليها الحكومة في المستقبل من أجل صناعة القرار، لافتاً إلى أن الحكومة عند اتخاذها لأي قرار تحتاج للرقم الإحصائي، وفي حال لم يوجد أرقام فسوف تعاني من اتخاذ القرار الصائب وبالتالي الرقم هو مساعد ومساند للحكومة في اتخاذ القرار.

ولفت إلى غياب التنسيق مع الوزارات لآلية صنع الرقم ولابد من وجود رقم إحصائي يستند إلى رؤية وإستراتيجية علمية سليمة، وبالتالي يكون الرقم صحيحاً وفيه من المصداقية والدقة ما يخدم العمل المجتمعي بشكل عام.

وشدد على ضرورة أن تفكر الحكومة بطريقة التاجر الذي لا يمكن أن يخسر، وبالتالي لابد من القيام بمجموعة من الإجراءات والعمليات المتسلسلة والتي قد لا تظهر للعيان، لكونها إحصائية، حتى تتمكن من اتخاذ قرار سليم وتحقيق أرباح.

وأكد على أن الرقم الإحصائي هو أساس أي عمل سواء على المستوى القريب أو البعيد ولدراسة الواقع والهدف المراد تحقيقه لا بد من تحديد أهمية العمل الإحصائي التي تنبع من خلال وعي الحكومات والمنظمات لأهمية الرقم الإحصائي من أجل بناء قاعدة معطيات تخدم العمل في كل المجالات وليس فقط في القطاع التجاري والصناعي والخدمات.

وأضاف: نحتاج إلى الإحصاء في تنظيم أمور الحكومة، وبالتالي نحن نحتاج إلى التنظيم إذ هناك مشاريع كبيرة تبنتها الدولة منها المشروع التنموي، وهذا أمر مهم جداً، لذا لابد من وجود روافع له وأهم هذه الروافع هو الجانب الإحصائي.

مشيراً إلى الحاجة لتشريع يضمن سرية وأمن المعلومات لأي جهة إحصائية، خاصة وانه لا يوجد رؤية واضحة للإحصاء لدى الحكومة.

بدوره بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد أن الرقم الإحصائي هو نقطة البداية لأي مشروع سواء أكان اقتصادياً أو تنموياً أو اجتماعياً، كما أن الأرقام الإحصائية الدقيقة مهمة في أي خطة مستقبلية، وعليها يتم بناء التوقع، لافتاً إلى أنه خلال الحرب تم حجب المعلومات الإحصائية عل مدار خمسة أعوام، الأمر الذي انعكس سلبا على الواقع الاقتصادي، وبدأنا نسمع عن المعلومات الإحصائية والأرقام من مراكز وإذاعات ومحللين اقتصاديين من خارج سورية، معظمها أرقام مسيسة ومثيرة للرعب والإحباط، والسؤال المهم: لماذا تم حجب هذه المعلومات خلال فترة الحرب على سورية؟ فالأرقام غير مبشرة وخطيرة، لكن هل من الأفضل أن تكون سرية؟ ولماذا لم يتم تقديم إحصائيات عن التغير السكاني والجغرافي والتغير الديمغرافي وانعكاساتها على المواطن وغيرها من القضايا التي كان من الممكن علاجها بأقل الخسائر.

ولفت الجلاد إلى عدم وجود ثقة في موضوع الرقم الإحصائي في العمل التجاري، حيث يمكن تسرب هذه المعلومة للأشخاص المنافسين، وبالتالي هذا يتطلب تشريعاً واضحاً يضمن عدم تسرب المعلومات المقدمة من التجار وأصحاب المشاريع إلى أي جهة سواء حكومية أو خاصة، إنما تبقى بعهدة مركز الإحصاء للاستفادة منها في الخطط الحكومية المستقبلية.

وأشار إلى أنه لا يوجد عدالة بالقوانين التي هي بالأساس غير مترابطة وما نحتاجه هو تشريع يحمي سرية المعلومة من أي جهة كانت، ونشر الوعي الإحصائي الذي من المفترض أن ينعكس على الخطط الحكومية وتطوير الاقتصاد ليكون هناك ضمانة قانونية وجزئية بعدم تسريب المعلومة.

بدوره أكد مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربطلي أن الرقم الإحصائي من أهم الأدوات سواء للتخطيط على المستوى الحكومي أو لاتخاذ القرار أو على مستوى المنشأة والمشاريع التي هي بحاجة فعلا إلى أرقام إحصائية دقيقة، سوءا في مجال الإنتاج أو الصناعة أو الإسكان والصحة والتعليم حتى تبني قراراتها الاستثمارية، والتي هي جزء من دراسات الجدوى الاقتصادية، لافتا إلى أهمية ودقة الرقم الإحصائي وموضوعيته وتوقيت إصداره إضافة إلى أهمية شمولية الإحصائيات التي من المفترض أن تتوسع أكثر لجهة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمشروعات الأسرية، إضافة إلى وجود منتجات موجودة بالقطاعات الصناعية والخدمات وغير متاح فيها إحصائيات.

ولفت إلى أن هناك تطوراً اليوم حققته المجموعة الإحصائية لاسيما صدورها بعد فترة الأزمة يعتبر أمراً مهماً باعتباره يهم العمل الاقتصادي في القطاعين العام والخاص لأن كل تاجر وصناعي بحاجة إلى أرقام حتى تكون قراراته صحيحة.

وحول أهمية الرقم الإحصائي في العمل التجاري بين أنه من فترة قريبة تم إصدار المجموعات الإحصائية عن فترة الأزمة وأعطت انطباعاً وتفسيراً للأمور الاقتصادية التي مررنا بها وهي لاشك مفيدة للقطاع الاقتصادي بشكل عام ويعتبر نقلة نوعية لقطاع الأعمال لأنه من دون إحصائيات نحن غير قادرين على القيام بعمليات وحتى دراسة جدوى لمشاريع العرض والطلب على سلع معينة.

وتساءل: هل طرق الحصول على الإحصائيات وطرق تطبيقها صحيحة وكيف يتم إعدادها بمصداقية؟ موضحاً أن الإحصائيات بحاجة إلى معرفة من الجميع والرقم يعطي مدلولاً اقتصادياً لعمل اقتصادي ناجح.